مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص ممارسة المهنة في ليبيا

د. عمران عامر البتي
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، دولة ليبيا
Omran22376@yahoo.com

الملخص

تمحورت المشكلة في هذه الدراسة حول أن المهنة في ليبيا منذ تاريخ تنظيمها بموجب القانون رقم (116) لسنة 1973م من خلال نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لم يشترط على من يرغب في الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة محاسب ومراجع قانوني اجتياز امتحان مزاولة المهنة، ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص ممارسة المهنة في ليبيا، وذلك من وجهة نظر أكاديمية متمثلة في أساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية ووجهة نظر مهنية متمثلة في مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين للمهنة بمدينة طرابلس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض، حيث تم تحليل البيانات التي جمعت من خلال الاستبانات باستخدام مجموعة الأساليب الإحصائية الملائمة المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One sample T-test، وأظهرت نتائج الدراسة إلى إجماع كل من أساتذة المحاسبة في الجامعات والمراجعين الممارسين لمهنة المحاسبة على أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص ممارسة المهنة في ليبيا، وقد تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تعديل القانون رقم 116 لسنة 1973م أو وضع قانون جديد للمهنة يُلزم من يرغب في مزاولة مهنة محاسب ومراجع قانوني أن يكون من ضمن الشروط اجتياز الامتحان للحصول على ترخيص لممارسة المهنة، وأن يُمنح من ينجح في امتحان المهنة شهادة المحاسب القانوني الليبي (LCPA: Libyan Certified Public Accountant)..

الكلمات المفتاحية

امتحان مزاولة مهنة محاسب قانوني

The importance of passing the examination to practice the profession of accounting and legal auditing as a condition for obtaining a license to practice the profession in Libya

Dr. Omran Amer Albeti

Abstract

This study aimed to identify the importance of passing the exam to practice the profession of accounting and legal auditing as a condition for obtaining a license to practice the profession in Libya, from an academic point of view represented by accounting professors in Libyan universities and a professional point of view represented by external auditors practicing the profession in the city of Tripoli, and to achieve the objectives of For the study, a questionnaire form was designed and directed to a sample of them. The data collected through the questionnaires was analyzed using a set of appropriate statistical methods represented by descriptive statistical methods. To test the study hypotheses, a test was used. One sample T-test, and the results of the study showed that both accounting professors in universities and auditors practicing the accounting profession agreed on the importance of passing the examination for practicing

Keywords

Examination to practice the profession of a chartered accountant

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

the profession of accounting and legal auditing as a condition for obtaining a license to practice the profession in Libya. The study included a set of recommendations, the most important of which is the necessity of amending the law. No. 116 of 1973 AD, or establishing a new law for the profession that obliges anyone who wishes to practice the profession of a certified public accountant and auditor to pass the exam to obtain a license to practice the profession, and that whoever passes the profession exam must be granted the Libyan Certified Public Accountant (LCPA: Libyan Certified Public Accountant) certificate .

المقدمة :

تقوم العديد من دول العالم من خلال منظماتها المهنية بإجراء امتحانات مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لممارسة المهنة، وقد بدأ معهد المحاسبين في انجلترا وويلز بالامتحانات المهنية عام 1882م للحصول على شهادة المحاسب المؤهل من أجل الحصول على رخصة المزاولة بعد ممارسة العمل المهني لمدة تمتد إلى 3 سنوات تحت إشراف مشغل مقبول من قبل معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز أو معهد المحاسبين في اسكتلندا لامتلاك الخبرة العملية اللازمة ومن ثم يخضع الشخص الراغب في الحصول على الزمالة التقدم إلى إجراء مجموعة من الامتحانات التي تشمل امتحانات كفاءة أساسية، وامتحانات مهارات وتشمل هذه الامتحانات العديد من الموضوعات المحاسبية والقانونية والأخلاقية والمالية، وقد اعتمدت العديد من الدول النموذج البريطاني من حيث هيكل الامتحان مثل استراليا والهند.(حميدات، وآخرون، 2013)

كما بدأ مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) American Institute Of Certified Public Accountant بعقد امتحان المحاسب القانوني (CPA) Certified Public Accountant : منذ العام 1917م والذي يعد من أكثر امتحانات الزمالة المحاسبية شهرة والذي خضع خلال الفترة الماضية التي تزيد عن قرن – وهي عمر الامتحان– إلى العديد من التغيرات، وفي شكله الحالي فإن المتقدم للامتحان يلزمه قبل التقدم له أن يكون دارسًا (في معظم الولايات الأميركية) لمائة وخمسين ساعة دراسية، ويتكون الامتحان بصيغته الحالية المحوسبة من أربعة أوراق: المراجعة، والمحاسبة المالية والإبلاغ المالي، والتشريعات، ومفاهيم بيئة الأعمال، إن التطور على مدار أكثر من قرن في امتحان الزمالة الأميركية نشأ عبر جهود كبيرة قامت بها جمعية المحاسبة الأميركية (AAA) American Accounting Association والباحثون في دراسة هيكلية الامتحان بهدف تطويره، ولعل اهمها دراسة للجنة الامتحانات التابعة للجمعية في العامين 1962م و1972م، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير مكونات الامتحان، والحاجة الى وجود خبرة عملية، بالإضافة إلى اجتياز امتحان مزاولة المهنة كشرط للحصول على الترخيص لمزاولة المهنة، أما الدراسة التي قامت بها لجنة الامتحانات التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين (AICPA) في العام 2008م لغرض تطوير شكل الامتحان ومحتواه والتي اهتمت بدراسة المهارات والمعارف والكفاءات الواجب أن يتمتع بها المزاول للمهنة، وقد قدمت اللجنة نتائجها التي كان من أهمها ضرورة إدخال معايير المحاسبة الدولية في امتحان الزمالة الأميركي (CPA).(عبدالجليل، ظاهر، 2015).

إن المتتبع والمتمعن في تاريخ مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا منذ تنظيمها عام 1973م من القرن الماضي إلى عام 2023م من القرن الحالي، وبذلك يصل عمر المهنة بليبيا إلى نصف القرن إلا أنها وبالرغم من ذلك لم تشترط اجتياز امتحان مزاولة المهنة كباقي ممارسي عمل المحاسبة القانونية في العديد من دول العالم المختلفة النامية منها والمتقدمة على حد سواء، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث عن مدى أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لممارسة المهنة في ليبيا والموضوعات التي يمكن تضمينها في امتحانات المهنة والمهارات والقدرات الواجب توفرها في المحاسب والمراجع القانوني الليبي.

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

مشكلة الدراسة:

انتهجت العديد من دول العالم المتقدمة منها والنامية ضرورة اجتياز امتحان مهني كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة محاسب ومراجع قانوني، حيث يمنح من يجتاز امتحان المهنة شهادة محاسب قانوني معتمد، ومن الدول السباقة في هذا المجال المملكة المتحدة (UK) حيث يرجع شرط اجتياز امتحان مزاولة مهنة محاسب قانوني منذ العام 1882م، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية (USA) منذ العام 1917م، كما نجد أن المملكة الهاشمية الأردنية انتهجت إجراء امتحان المهنة لمن يرغب في الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات (شهادة المحاسب القانوني الأردني JCPA)، منذ العام 1985م بموجب القانون رقم (32) لسنة 1985م والذي ألغى القانون رقم (10) لسنة 1961م بشأن تنظيم مهنة تدقيق الحسابات في الأردن، وكذلك انتهجت دولة فلسطين إجراء امتحان مهنة المحاسبة القانونية منذ العام 2004م بموجب قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004م، وغيرها من الدول التي اشترطت اجتياز امتحان مزاولة مهنة المراجعة الخارجية، بينما نجد المهنة في ليبيا منذ تاريخ تنظيم المهنة بموجب القانون رقم (116) لسنة 1973م القاضي بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا من خلال نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لم يشترط على من يرغب في الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة محاسب ومراجع قانوني اجتياز امتحان مزاولة المهنة، وبذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤلات االتالية:

– ما أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا؟

– ما هي الموضوعات ذات الأهمية التي يمكن أن يتضمنها امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية تعطي المعرفة اللازمة لمن يرغب ممارسة المهنة في ليبيا؟

– ما هي المهارات والقدرات الواجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة في ليبيا من خلال التعرف على الموضوعات ذات الأهمية النسبية الأكثر لتضمينها في امتحانات المهنة كخطوة استباقية اذا تم اعتماد شرط اجتياز امتحان شهادة محاسب ومراجع قانوني في ليبيا، وكذلك التعرف على المهارات والقدرات الواجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا، إضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تحديد متطلبات مهنة المحاسبة والمراجعة من ناحية علمية وعملية عند التعرف على آراء المهتمين فيها من أكاديميين ومهنيين.

أهمية الدراسة:

يُعتبر اجتياز امتحان شهادة محاسب ومراجع قانوني بمثابة شهادة ضمان جودة أولية لخدمات مراجعي الحسابات القانونيين، حيث يجب على من يرغب في ممارسة مهنة المراجعة أن يجتاز امتحان مزاولة المهنة ممن تتوفر لديه أرضية جيدة لممارسة هذه المهنة ومن ثم يرخص له بفتح مكتب لممارسة أعمال المحاسبة والمراجعة، ولذلك تأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرُّف على أهمية الحاجة الضرورية للمهنة في ليبيا من اجتياز امتحان شهادة محاسب ومراجع قانوني ولسد حاجة السوق من مراجعي الحسابات المؤهلين من ذوي المهارة والكفاءة، كما أن هذه الدراسة تساهم في إضافة المعرفة في البيئة الليبية باعتبارها الدراسة الأولى في ليبيا على حد علم الباحث.

الدراسات السابقة:

نظراً لقلة وندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع امتحان المهنة لمن يرغب ممارسة مهنة المحاسب القانوني (بحدود علم الباحث)، وذلك قد يرجع لعدم تناول هذا الموضوع بشكل مباشر كموضوع أساسي في العديد من الدراسات السابقة، فقد تم ذكر الدراسات السابقة المتوفرة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر والمتمثلة في الآتي:

1- دراسة (الرجبي، محمد، 1995)، والتي كانت بعنوان: "تقييم امتحان مهنة تدقيق الحسابات الأردني"، هدفت الدراسة إلى تقييم

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

امتحانات ومنهاج مجلس مهنة تدقيق الحسابات في الأردن، وكذلك مقارنة آراء أساتذة الجامعات ومراجعي الحسابات القانونيين بخصوص الأهمية النسبية للموضوعات الواردة في منهاج مجلس المهنة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها هو أعطى أساتذة المحاسبة ومراجعو الحسابات أهمية نسبية مختلفة للموضوعات الواردة في منهاج مجلس المهنة بينما فشلت امتحانات مجلس المهنة في ذلك.

2- دراسة (Boone et al, 2006) ، والتي كانت بعنوان: "The associations among accounting – hour status, and 150Program attributes, CPA exam pass rates" (خصائص برنامج المحاسبة بين الجمعيات، وحالة 150 ساعة، ومعدلات النجاح في اختبار (CPA، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين خصائص الجامعات التي تُدرِّس المحاسبة، ومتطلبات دراسة (150) ساعة معتمدة من جهة وبين نسب النجاح في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة القانونية CPA من جهة أخرى. وتم فحص (520) برنامج محاسبة، والتي تقدم منها (43711) متقدم لامتحان مهنة مزاولة، المحاسبة القانونية في أمريكا للمرة الأولى في السنتين 1998 و1999، وقد أظهرت النتائج أن المتقدمين للامتحان ومن جامعات جيدة، ولديهم شهادات عليا متقدمة، وحاصلين على الأقل على (150) ساعة معتمدة للتأهل لامتحان مزاولة المهنة، لديهم معدلات نجاح أكبر من المتقدمين الآخرين. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ضعيفة بين نسب النجاح ومدى الاعتماد العام لبرنامج المحاسبة في الجامعة.

3- دراسة (Sugahara, S., et al,2009)، والتي كانت بعنوان: "The factors influencing accounting school students' career intention to become a Certified Public Accountant in Japan" (العوامل المؤثرة على النية المهنية لطلاب كلية المحاسبة ليصبحوا محاسبين قانونيين معتمدين في اليابان)، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في الحصول على رخصة مزاولة مهنة المحاسب القانوني في اليابان، وركزت الدراسة على عوامل الخبرة، والتخصص العلمي، والجنس، واتجاهات المتقدِّم لم ا زولة المهنة، وقد تم تصميم استبانه، وزعت على عينة من طلبة المحاسبة في (13) جامعة في اليابان، حيث تم استعادة (349) استبانة قابلة للتحليل الإحصائي. وقد أظهرت النتائج أن الخبرة العملية، والتخصص الفرعي إلى جانب تخصص المحاسبة، يقلل الرغبة في الحصول على رخصة مزاولة مهنة المحاسب القانوني، وأن الجنس لا يُعتبر عاملاً مؤثراً في النجاح في امتحان شهادة محاسب قانوني.

4- دراسة (Aghimien P., and Fred D., 2010)، والتي كانت بعنوان: "CPA licensing requirements" (متطلبات ترخيص CPA)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات الحصول الأمريكية، ووجد أربعة متطلبات رئيسية للحصول على رخصة مهنة المحاسبة القانونية في أمريكا، منها 150 ساعة معتمدة تعليمية للتأهيل لامتحان مزاولة المهنة.

5- دراسة (حميدات، وآخرون،2013)، التي كانت بعنوان: "تقييم الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن: دراسة ميدانية" هدفت الدراسة إلى التعرُّف على الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاولة مهنة المحاسب القانوني في الأردن من وجهة نظر أساتذة المحاسبة في الجامعات الأردنية، ومراجعي الحسابات، والممارسين لمهنة المحاسبة، كما هدفت الدراسة قياس مدى اتفاق أو اختلاف فئات عينة الدراسة في تحديد الأهمية النسبية لموضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وتم تصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وأظهرت نتائج تحليل البيانات المجمَّعة إجماع كل من أساتذة الجامعات، والمراجعين، والممارسين لمهنة المحاسبة على أهمية كل موضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني في الأردن، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أساتذة المحاسبة في الجامعات الأردنية، والمراجعين، والممارسين للمحاسبة في تقييم أهمية موضوعات امتحان مزاولة مهنة المحاسب القانوني، وأظهرت النتائج أيضاً، توافقاً أقل بين فئات العينة على الأهمية النسبية

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

للقوانين الخاصة بالامتحان، حيث يرى بعض فئات العينة عدم أهمية العديد من القوانين الخاصة بالامتحان.

6- دراسة (عبدالجليل، توفيق، وظاهر، أحمد، 2015)، والتي بعنوان: "معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني JCPA"، هدفت هذه الدراسة للتعرف على معوِّقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وعلاقة هذه المعوِّقات بالمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والجنس، ونوع الجامعة التي تخرَّج منها أف ا رد العينة) ولتحقيق غايات البحث تم تصميم استبانة وزِّعت على المتقدمين لامتحان شهادة محاسب قانوني أردني، وأظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات أهمها: أن عدم تحديد نطاق الامتحان هو المعوِّق الأول لاجتيازه، يليه عدم وجود مراجع محددة لمادة الامتحان، وتغيُّر التشريعات والقوانين باستمرار، ولم تُظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين إجابات أف ا رد العينة المتقدمين للامتحان حسب المؤهل العلمي، والجنس، ونوعية الجامعة المتخرِج منها أفراد العينة في كافة محاور اجتياز الامتحان، ولم تُظهر النتائج ايضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين إجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية حول صعوبة الامتحان أو الاستعداد ل، بينما أظهرت النتائج فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 % بين إجابات أفراد العينة تبعاً للخبرة العملية حول بيئة الامتحان.

7- دراسة (البتي، 2019)، والتي كانت بعنوان :" نحو تنظيم أفضل لمهنة المراجعة في ليبيا"، قامت هذه الدراسة بالبحث فيما كُتِبَ حول التنظيم المهني للمراجعة في ليبيا، ودراسة الإسهامات السابقة التي قدمها السابقين والمعاصرين في هذا الموضوع، من خلال تتبع مهنة المراجعة منذ نشأتها وتطورها التاريخي بشكل عام في ليبيا، بالإضافة إلى دراسة قانون تنظيم المهنة رقم 116 لسنة 1973م، حيث ثبت من خلال هذه الدراسة أن المهنة في ليبيا تعاني العديد من أوجه القصور التي أثرت سلبا عليها ومن تم على تحقيق أهدافها، فقد توصلت الدراسة إلى أن التنظيم المهني للمراجعة القائم في ليبيا لا يستوفي جميع الخصائص الرئيسية لعناصر التنظيم المهني، كما بينت أيضا العديد من النواقص التي تعاني منها المهنة في ليبيا نذكر منها عدم وجود شرط اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية ضمن الشروط اللازمة للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة.

ما يُميِّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ناقشت الدراسات السابقة الأهمية النسبية لموضوعات امتحان شهادة محاسب قانوني، وحاولت دراسات أخرى التعرُّف على متطلبات الحصول على شهادة المحاسب القانوني الأمريكية CPA ودوافع التقدُّم لهذا الامتحان، والعوامل المؤثرة، على النجاح فيه، ومدى تهيئة طلاب الجامعات لهذا الامتحان، كما أوضحت (دراسة البتي) أحد الدراسات من ضمن العديد من الدراسات التي أجريت على مهنة المراجعة في ليبيا أن مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة المحلية تعاني من العديد من أوجه القصور من ضمنها عدم وجود شرط اجتياز امتحان مزاولة المهنة ضمن الشروط اللازمة للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة بالرغم من اشتراط الهيئات والمنظمات المهنية في العديد من دول العالم المختلفة النامية منها والمتقدمة على حد سواء من اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لممارسة المهنة، ولذلك ما يميز هذه الدراسة في أنها أجريت بالبيئة الليبية والتي تعتبر الأولى فيها، نظراً لقلة وندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الناحية النظرية والعملية ،وبشكل مباشر في البيئة المهنية الليبية على حد علم الباحث، فالمطلع على الدراسات التي أجريت على مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا بالرغم من أنها كثيرة إلا أنه يلاحظ عليها أنها ركزت فقط على ظروف المهنة في الحياة العملية ولم تنظر إلى موضوع ضرورة إجراء امتحان لمن يرغب بمزاولة المهنة في ليبيا بالرغم من الإشارة إليه في تلك الدراسات.

فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم صياغة الفرضيات التالية:

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

1- ليس هناك أهمية لاجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

2- ليس هناك أهمية للموضوعات التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية تعطي المعرفة اللازمة لمن يرغب ممارسة المهنة في ليبيا.

3- ليس هناك مهارات واجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين المتمثلين في اساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية العامة والخاصة لما لهم من دراية بالموضوعات المحاسبية المختلفة، والمهنيين المتمثلين في مراجعي الحسابات العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية، حيث يعد المراجع الخارجي أحد الجهات الرئيسية المعنية بامتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث سيتم اختيار عينة عشوائية بشكل حكمي تتكون من أساتذة المحاسبة في الجامعات الليبية بمدينة طرابلس، والمراجعين المجازين والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية بمكاتب المراجعة الخارجية بمدينة طرابلس.

أداة الدراسة:

تم تصميم استمارة استبيان للحصول على معلومات من أساتذة المحاسبة ومراجعي الحسابات فيما يخص موضوع الدراسة.

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المذكورة أعلاه واختبار فرضيات الدراسة، سنعتمد على استراتيجية بحث تستند على البيانات الميدانية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسة العملية:

تم استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات استمارة الاستبيان، حيث منح الدرجات من (5-1) ابتداء بالبدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، ثم تم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على أسئلة المحاور الخاصة بدراسة فرضيات الدراسة، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي رقم (1):

جدول (1) يوضح ترميز بدائل الإجابات وطول خلايا المقياس

الإجابة على الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1- 1.79	1.8- 2.59	2.6- 3.39	3.4- 4.19	4.2-5
الوزن النسبي	20%- 35%	36%- 51%	52%- 67%	68%- 83%	84%- 100%
درجة القبول	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

أ- تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

1- الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

تم توزيع 50 استمارة استبيان على عينة من مجتمع الدراسة والمسترجع منها والقابل للتحليل 44 استمارة بنسبة ردود 88% والجدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة.

جدول (2) تحليل خصائص عينة الدراسة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة
التخصص	المحاسبة	44	%100
المسمى الوظيفي	أستاذ جامعي	24	%54.5
	مراجع خارجي	20	%45.5
المؤهل العلمي	دكتوراه	11	%25
	ماجستير	19	%43.2
	بكالوريوس	14	%31.8
	أخرى	0	%0

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

الخبرة	أقل من 10 سنوات	5	%11.4
	من 10–20 سنة	22	%50
	أكثر من 20 سنة	17	%38.6

يوضح الجدول السابق أن جميع أفراد عينة الدراسة من أكاديميين ومهنيين هم من اختصاص المحاسبة، وبالنسبة للمسمى الوظيفي نجد أن إجابات العينة من الأساتذة الجامعيين في التخصص كانت أكبر من مراجعي الحسابات الخارجيين حيث كانت النسبة 54.5% مقابل 45.5%، أما بالنسبة للمؤهل العلمي نجد أن 43.2% لديهم شهادة الماجستير و31.8% لديهم شهادة البكالوريوس، والنسبة الباقية البالغة 25% لديهم شهادة الدكتوراه، أما فيما يتعلق بالخبرة العملية نجد 50% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية (من 10 إلى 20 سنة) و38.6% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية أكثر من 20 سنة والباقي لديهم خبرة أقل من 10 سنوات والبالغ نسبتهم 4.11%.

يعطي استعراض خصائص عينة الدراسة مؤشرات جيدة وإيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن الاعتماد عليها وتعميمها على مجتمع الدراسة.

2– النتائج الاحصائية:

تم تفريغ وتحليل استمارة الاستبيان، ومعالجة بيانات الدراسة، وفقا لبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تم استخدم أساليب المعالجة الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقد كانت نتائج الدراسة كالتالي:

1– يتضمن هذا المحور الأسئلة المرتبطة بقبول أو رفض الفرضية الأولى والتي صياغتها كالتالي:

0H: ليس هناك أهمية لاجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

1H: هناك أهمية لاجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

والجدول رقم (3) يوضح مدى أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول (3)

نتائج إجابات عينة الدراسة حول أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
تعمل العديد من دول العالم من خلال منظماتها المهنية ضرورة اجتياز امتحان مهنة محاسب ومراجع قانوني كشرط للحصول على ترخيص لمزاولتها.	4.581	0.6261	مرتفعة جدا
يمثل اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية ضمان لجودة وكفاءة المهنة.	4.558	0.5024	مرتفعة جدا
يحدد امتحان مزاولة المهنة المعلومات الواجب معرفتها والمهارات الواجب توفرها لدى المحاسب والمراجع القانوني.	3.860	0.8885	مرتفعة
إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة قد يسهم في تطوير الخطط الدراسية في الجامعات الليبية لتلائم التطورات في مجال المهنة.	4.302	0.5990	مرتفعة جدا
يحدد امتحان مزاولة المهنة مستوى خريجي المحاسبة من الجامعات الليبية.	4.302	0.7725	مرتفعة جدا
إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة يعتبر بمثابة الخطوة الجوهرية الأولى نحو القضاء على الفجوة بين التعليم الجامعي وبين مزاولة	4.344	0.8876	مرتفعة جدا

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية.			
يمثل اجتياز امتحان مزاولة المهنة الجدار الذي يحميها من أن يزاولها غير المؤهلين علميا وعمليا.	4.523	0.6402	مرتفعة جدا
إن امتحان مزاولة المهنة ونوعيته يمكن من الحكم على كفاءة الممارس للمهنة والكيفية التي يتعامل فيها مع الحالات التي قد تواجهه في أثناء عمله.	4.465	0.6672	مرتفعة جدا
إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة يعطي لمن يرغب ممارستها المعرفة والفهم حول الموضوعات المحاسبية والقانونية والمالية والاخلاقية التي تتطلبها المهنة.	4.279	0.8259	مرتفعة جدا
إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة والعمل على تطويره وفق التطورات في مجال المهنة ومتطلبات السوق يجعل ممارس المهنة يطور من معارفه على المستويين العلمي والعملي.	4.255	0.6932	مرتفعة جدا
إن اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية يعطي لممارسيها التجربة العملية التي تفتح المجال أمامهم ممن يرغب الحصول على الزمالة المهنية من منظمات إقليمية أو دولية.	4.395	0.5830	مرتفعة جدا
يحدد اجتياز امتحان مزاولة المهنة الموضوعات التي يجب التركيز عليها ولها أهمية نسبية كبيرة وتؤثر في عمل الممارس للمهنة.	4.209	0.8879	مرتفعة جدا
أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط الحصول على ترخيص لممارسة المهنة في ليبيا.	4.396	0.4622	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.396) بانحراف معياري مناظر له بلغ (0.462) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة، وهو يفوق قيمة المتوسط المفترض، مما يعني أن هناك أهمية لاجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

2- يتضمن هذا المحور الأسئلة المرتبطة بقبول أو رفض الفرضية الثانية والتي صياغتها كالتالي:

0H: ليس هناك أهمية للموضوعات التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية تعطي المعرفة اللازمة لمن يرغب ممارسة المهنة في ليبيا.

1H: هناك أهمية للموضوعات التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية تعطي المعرفة اللازمة لمن يرغب ممارسة المهنة في ليبيا.

والجدول رقم (4) يوضح إجابات عينة الدراسة حول الموضوعات ذات الأهمية التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

جدول (4)

نتائج إجابات عينة الدراسة حول الموضوعات التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا

الموضوعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية)	4.000	0.8165	مرتفعة
معايير المراجعة الدولية	4.095	0.8499	مرتفعة
المحاسبة المالية	4.395	0.5830	مرتفعة جدا
نظم المعلومات المحاسبية	4.302	0.6752	مرتفعة
المحاسبة الإدارية	4.023	0.8968	مرتفعة
محاسبة التكاليف	4.116	0.6377	مرتفعة

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

النظرية المحاسبية	3.976	0.8014	مرتفعة
التشريعات والقوانين ذات العلاقة (قانون تنظيم المهنة، القانون التجاري، قانون الشركات، قانون الضرائب، قانون المصارف، قانون التأمين، قانون سوق الأوراق المالية، قانون ديوان المحاسبة، وغيرها)	4.255	0.6932	مرتفعة جدا
الموضوعات ذات الأهمية التي يمكن تضمينها في امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة المهنية الليبية.	4.212	0.7768	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي بلغ (4.212) بانحراف معياري مناظر له بلغ (0.776) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة، وهو يفوق قيمة المتوسط المفترض، مما يعني أن هناك موضوعات ذات أهمية يمكن أن يتضمنها امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

3- يتضمن هذا المحور الأسئلة المرتبطة بقبول أو رفض الفرضية الثالثة والتي صياغتها كالتالي:

0H: ليس هناك مهارات واجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

1H: هناك مهارات واجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

والجدول رقم (5) يوضح المهارات والقدرات الواجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا من وجهة نظر عينة الدراسة.

جدول (5)

نتائج عينة الدراسة المهارات والقدرات الواجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا

	المهارات والقدرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
المهارات المهنية	الفهم الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية.	3.771	0.812	مرتفعة
	الإلمام بالتشريعات والقوانين ذات العلاقة.	4.657	0.795	مرتفعة جدا
	الفهم والإدراك للكيفية التي يتم بها تجميع أدلة الإثبات، واستخدام أسلوب العينات، وأسلوب الفحص التحليلي في المراجعة.	3.457	0.844	مرتفعة
	الفهم الجيد لمفهوم الاستقلالية، وكذلك التعرف على التطورات والتغيرات التي لحقت ببيئة الأعمال.	4.429	0.817	مرتفعة جدا
	الفهم الجيد لكيفية التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة محل المراجعة.	3.455	0.775	مرتفعة
	الفهم والإدراك الكامل لأساليب المراجعة التحليلية.	3.657	0.808	مرتفعة
	الفهم الجيد لطرق مراجعة كل نوع من أنواع الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وإتقانها.	4.829	0.805	مرتفعة جدا

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

المهارات الذهنية	الإدارة وضبط النفس.	4.543	0.774	مرتفعة جدا
	المبادرة والتأثير والتعلم الذاتي.	3.575	0.803	مرتفعة
	القدرة على اختيار وتحديد الأولويات في حدود الموارد المحدودة وتنظيم العمل.	4.410	0.8112	مرتفعة جدا
	القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة.	3.571	0.798	مرتفعة
	الأخذ في الاعتبار القيمة المهنية والاخلاق والمواقف في اتخاذ القرارات .	3.485	0.804	مرتفعة
مهارات الاتصال والتعامل	العمل والتواصل مع الآخرين في شكل تشاوري وخاصة في مجموعات.	3.686	0.7671	مرتفعة
	الصمود عند حل النزاعات والتعارض.	3.586	0.7633	مرتفعة
	العمل ضمن فريق.	3.400	0.7976	مرتفعة
	التفاعل فكريا وثقافيا مع أشخاص متنوعين.	3.443	0.7833	مرتفعة
	التعامل مع الضغوط المختلفة.	3.429	0.778	مرتفعة
مهارات إدارة الأعمال والتنظيم	التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية واتخاذ القرارات.	3.886	0.784	مرتفعة
	القدرة على تنظيم وتفويض المهام لتحفيز وتطوير الأشخاص.	3.685	0.796	مرتفعة
	الحكم والبصيرة المهنية.	3.485	0.790	مرتفعة
	القدرة على القيادة.	4.742	0.7936	مرتفعة جدا
الم	المعرفة العامة	3.600	0.7785	مرتفعة

	بتكنولوجيا المعلومات.			
	القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة.	3.885	0.8045	مرتفعة
	القدرة على رقابة تكنولوجيا المعلومات بكفاءة.	3.800	0.8176	مرتفعة
	فهم الرقابة الداخلية من خلال أنظمة معالجة البيانات.	3.400	0.7942	مرتفعة
	القدرة على تقييم أداء أنظمة المعلومات.	3.685	0.797	مرتفعة
	التعرف على الأدوات الأساسية المتعلقة بتحليل وتصميم وتطوير النظم وتطبيقها.	3.743	0.794	مرتفعة
	القدرة على تقييم أداء أنظمة المعلومات.	3.714	0.813	مرتفعة
	معرفة أنظمة تطبيق وحماية البيانات.	3.543	0.794	مرتفعة
	معرفة الأدوات المتاحة التي تساعد في رفع كفاءة أداء المشروع.	3.514	0.791	مرتفعة
	معرفة الإجراءات التي تضمن عمل النظام بدقة وبالتوقيت المناسب.	3.514	0.774	مرتفعة
	فهم دور وأهمية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الحالية وكيفية مراجعتها.	3.600	0.796	مرتفعة
القيم والأخلاق	الالتزام بالمبادئ الاخلاقية وميثاق شرف المهنة.	3.771	0.758	مرتفعة
	امتلاك الكفاءة الفنية	3.454	0.788	مرتفعة

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

	اللازمة.			
	الالتزام بالتعاون المستمر مع العاملين بالمهنة وتحسين أدائهم والقيام بمسؤوليتهم في إدارة شؤون مهنتهم والحفاظ على التقاليد المهنية والرفع من شأنها.	3.771	0.812	مرتفعة
	المحافظة على مصلحة المجتمع عند قيام أعضاء المهنة بأداء أعمالهم، وكذلك عدم الإخلال بمصلحة المجتمع من اجل مغانم أو مزايا شخصية.	3.657	0.795	مرتفعة
	الالتزام بالأمانة والاستقامة وحفظ أسرار عملاء المراجعة بما لا يخالف القوانين والمعايير المهنية والاخلاقية.	4.457	0.844	مرتفعة جدا
	المحافظة على الموضوعية والاستقلالية لأن ذلك يعزز ثقة الجمهور في مهنة المراجعة.	3.429	0.817	مرتفعة
	بذل العناية المهنية الواجبة، وذلك بالالتزام بالمسؤولية المهنية والالتزام بمعايير المهنة الفنية والاخلاقية، والعمل المستمر لتحسين كفاءة وجودة خدمات المراجعة والخدمات الأخرى.	3.581	0.796	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي بلغ (3.581) بانحراف معياري مناظر له بلغ (0.796) وهذا ما يدل على عدم وجود تشتت للفقرات لأن الانحراف المعياري أقل من الواحد، مما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة، وهو يفوق قيمة المتوسط المفترض، مما يعني أن هناك مهارات وقدرات واجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

سعى الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار فرضيات الدراسة أي إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار One sample T-test كما يلي:

جدول (6) نتائج اختبار One sample T-test لفرضيات الدراسة

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig*	النتيجة H0	النتيجة H1
1	4.396	0.462	**8.346**	**0.00**	رفض	قبول
2	4.212	0.776	**7.406**	**0.00**	رفض	قبول
3	3.581	0.796	**5.994**	**0.00**	رفض	قبول

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

α≤0.05

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أن قيمة T المحسوبة وقيمة Sig=0.000* وبمقارنتها بمستوى الدلالة ذو القيمة 0.05 يتضح أن *Sig المحسوبة أقل من مستوى الدلالة لذلك فإنه يتم رفض الفرضيات العدمية (الصفرية) وقبول الفرضيات البديلة، وبالتالي نستنتج أن هناك أهمية من اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة في ليبيا.

النتائج والتوصيات:

أولا– النتائج:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى أهمية اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط الحصول على ترخيص لممارسة المهنة في ليبيا؟، وذلك من خلال أخذ آراء ووجهات نظر كل من الأكاديميين والمهنيين، حيث أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1– وجود أهمية لاجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا، وذلك لعدة أمور مهمة يحققها نذكر منها الآتي:

– إن العديد من دول العالم تشترط من خلال منظماتها المهنية ضرورة اجتياز امتحان مهنة محاسب ومراجع قانوني للحصول على ترخيص مزاولة المهنة.

– يمثل اجتياز امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية ضمان لجودة وكفاءة المهنة.

– يحدد امتحان مزاولة المهنة المعلومات الواجب معرفتها والمهارات الواجب توفرها لدى المحاسب والمراجع القانوني.

– إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة قد يسهم في تطوير الخطط الدراسية في الجامعات الليبية لتلائم التطورات في مجال المهنة.

– يحدد امتحان مزاولة المهنة مستوى خريجي المحاسبة من الجامعات الليبية.

– إن اجتياز امتحان مزاولة المهنة يعتبر بمثابة الخطوة الجوهرية الأولى نحو القضاء على الفجوة بين التعليم الجامعي وبين مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية.

– يمثل اجتياز امتحان مزاولة المهنة الجدار الذي يحميها من أن يزاولها غير المؤهلين علميا وعمليا.

2– إن هناك موضوعات ذات أهمية يمكن أن يتضمنها امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية تعطي المعرفة اللازمة لمن يرغب ممارسة المهنة في ليبيا، حيث أوضحت الدراسة أن هناك موضوعات مهمة تتمثل في الآتي:

– المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية)، معايير المراجعة الدولية، المحاسبة المالية، نظم المعلومات المحاسبية، المحاسبة الإدارية، محاسبة التكاليف، النظرية المحاسبية، التشريعات والقوانين ذات العلاقة كـ(قانون تنظيم المهنة، القانون التجاري، قانون الشركات، قانون الضرائب، قانون المصارف، قانون التأمين، قانون سوق الأوراق المالية، قانون ديوان المحاسبة، وغيرها).

3– إن هناك مهارات وقدرات واجب توفرها لمزاول مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا، حيث أوضحت الدراسة أنه ينبغي على المحاسب والمراجع القانوني أن يمتلك مهارات وقدرات تمكنه من ممارسة المهنة تتمثل في الآتي:

المهارات المهنية، المهارات الذهنية، مهارات الاتصال والتعامل، المهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، القيم والاخلاق والمواقف المهنية.

ثانيا– التوصيات:

على ضوء ما تم التوصُّل إليه من نتائج واستنتاجات، يُمكن التوصية بما يلي:

1– ضرورة تعديل القانون رقم 116 لسنة 1973م أو وضع قانون جديد للمهنة يُلزم من يرغب في مزاولة مهنة محاسب ومراجع القانوني أن يكون من ضمن الشروط اجتياز امتحان للحصول على ترخيص لممارسة المهنة، أو تعديل المادة (24) على الأقل من القانون رقم 116 لسنة 1973م بإضافة شرط اجتياز الامتحان.

مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2686
April 2024

2- على نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين باعتبارها الجهة المسؤولة على منح ترخيص مزاولة مهنة محاسب ومراجع قانوني ليبي العمل والإشراف على إجراء امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية بالتعاون مع الجامعات الليبية، وذلك من خلال قيام مجلس النقابة بإشراك الأكاديميين من أساتذة الجامعات من ذوي التخصصات المحاسبية المختلفة وبالأخص من هم أعضاء وممارسين للمهنة في وضع أسئلة الامتحان.

3- وضع منهاج دراسي يغطي المواضيع المطلوبة في الامتحان حتى يحقق الهدف والغرض منه.

4- يجب أن يغطي امتحان مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا العديد من الموضوعات التي تخص المهنة والموضوعات الأخرى كالتشريعات والقوانين ذات العلاقة وأن يمنح من ينجح في امتحان المهنة شهادة المحاسب القانوني الليبي (LCPA) Libyan Certified Public Accountant.

5- بعد أن يتم فرض الالتزام باجتياز امتحان المهنة كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا على نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين السعي نحو اعتماد امتحان مزاولة المهنة من قبل مجامع مهنية عربية وعالمية بحيث تصبح شهادة الامتحان (LCPA) معتمدة اعتماداً عربياً ودولياً، مما سيزيد من القيمة المضافة لحامل شهادة مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية الليبي.

6- العمل على تنظيم الملتقيات بين اساتذة الجامعات من ذوي الاختصاص والمراجعين القانونيين لتبادل المعارف وكل ما يخص مهنة المحاسبة والمراجعة على الساحتين المحلية والدولية.

7- تشجيع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين على عقد الدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة التي تعالج المواضيع التي تهم مراجعي الحسابات بليبيا ولتغطية المعايير الدولية التي تصدر أولا بأول.

8- فرض نظام التعليم المستمر على المراجعين لاطلاعهم على الجديد في مجال عملهم.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية:

1- الرجبي، محمد، 1995، "تقييم امتحان مهنة تدقيق الحسابات الأردني"، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 11، العدد 3، ص 69-104.

2- حميدات، جمعة فلاح وآخرون، 2013 ، تقييم الأهمية النسبية لموضوعات امتحان مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن: دراسة ميدانية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 9، المجلد 2، ص 259-293.

3-عبدالجليل، توفيق، وظاهر، أحمد، 2015، والتي بعنوان: "معوقات اجتياز امتحان شهادة محاسب قانوني أردني JCPA"، الجامعة الاردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 42 ، العدد 1، ص 203-218.

4- قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا رقم 116 لسنة 1973م.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1-Aghimien, P., and Fred, D., 2010, CPA Licensing Requirements, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 14(3),P 1– .20

2-Boone, J., Legoria, J., Seifert, D., and Stammerjohan, W.,2006,The Associations among Accounting Program Attributes, 150 – Hour Status, and CPA Exam Pass Rates, Journal of Accounting Education, 24(4), Pp,. 202–.215

3-Sugahara, S., Hiramatsu, K., and Boland, G., 2009, The Factors Influencing Accounting School Students' Career Intention to Become a Certified Public Accountant in apan, Emerald Insight – Asian Review of Accounting, 17(1),Pp,. 5– .22